

ملخص تقرير

الجلسة النقاشية

"حقوق الإنسان والتنافسية العادلة: نحو بيئة اقتصادية شاملة ومستدامة"

الأربعاء ١٩ مارس ٢٠٢٥ بمقر المجلس بالتجمع الخامس

في إطار اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان، بتعزيز التوازن بين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المستدامة، والعمل على ضمان حماية المستهلك وتعزيز المنافسة العادلة، نظمت اللجنة الاقتصادية بالمجلس بالتعاون مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية جلسة نقاشية بعنوان "حقوق الإنسان والتنافسية العادلة: نحو بيئة اقتصادية شاملة ومستدامة"، وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٩ مارس ٢٠٢٥ الساعة الحادية عشرة صباحاً.

افتتحت أعمال الجلسة النقاشية السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس و الدكتور محمود أحمد ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة والدكتور محمد ممدوح، عضو المجلس أمين اللجنة الاقتصادية، بحضور فريق عمل جهاز حماية المنافسة من مديري الإدارات والمستشارين القانونيين بالجهاز، ومشاركة متنوعة من أعضاء البرلمان بغرفتيه، وخبراء الاقتصاد، وممثلي الأحزاب، وعدد من الجمعيات الحقوقية والاقتصادية.

محاوِر النقاش:

شهدت الجلسة نقاشاً ثرياً موسعاً حول عدة محاور وهى كالتالى :

- جهود جهاز حماية المنافسة في مكافحة الممارسات الاحتكارية وتحقيق العدالة في الأسواق الاقتصادية، والتحديات التي يواجهها.
- آليات دعم بيئة اقتصادية تنافسية عادلة من خلال التشريعات والسياسات المناسبة
- دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على السوق وضمان تطبيق السياسات الاقتصادية العادلة

وقد تناول المشاركون مناقشة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في تحقيق بيئة اقتصادية تنافسية عادلة، كما استعرضوا سبل تطوير التشريعات والسياسات الداعمة لحماية المنافسة وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، بالإضافة إلى طرح الحلول والمقترحات التي تدعم بناء بيئة اقتصادية أكثر عدالة وشمولية واستدامة.

في ختام الجلسة، أشاد المشاركون بدور جهاز حماية المنافسة في تعزيز العدالة الاقتصادية وحماية حقوق المستهلكين، مؤكداً على ضرورة تحقيق تكامل حقيقي بين السياسات الاقتصادية وحقوق الإنسان لضمان بيئة اقتصادية مستدامة وعادلة. كما شددوا على أهمية اتخاذ خطوات تنفيذية عاجلة

لمواجهة التحديات التشريعية والتنظيمية، مؤكداً ضرورة تكثيف التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز التنافسية العادلة، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

التوصيات :

توصل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- تعزيز التعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان وجهاز حماية المنافسة وكافة الأطراف المعنية، وذلك لضمان حقوق المستهلكين وتحقيق بيئة سوقية تنافسية عادلة تعزز الشفافية والمنافسة وتحمي حقوق المستهلكين.
- إطلاق حملات توعية للمواطنين لتعريفهم بحقوقهم الاقتصادية، بما في ذلك حقوقهم كمستهلكين في مواجهة الممارسات الاحتكارية، ورفع الوعي بأهمية تعزيز بيئة سوقية تنافسية ومستدامة.
- مراجعة وتحديث القوانين الاقتصادية لضمان توافرها مع التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، بما يعزز التنافسية العادلة ويحفز الاستثمار، بالإضافة إلى مراجعة اللوائح التنظيمية لضمان توافرها مع مبادئ المنافسة العادلة.
- ضرورة العمل على إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال تقديم حوافز مالية وإدارية تسهل التحول، وتبسيط الإجراءات القانونية، وتقديم تسهيلات ضريبية، فضلاً عن توفير برامج تدريبية وتوعوية لأصحاب الأعمال في القطاع غير الرسمي لتسهيل عملية التكيف مع النظام الاقتصادي الرسمي، بالإضافة إلى توفير دعم مالي ميسر للمشروعات التي تسعى للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.
- تبني سياسات تشجع الابتكار وتدعم ريادة الأعمال من خلال تيسير الإجراءات الإدارية وتقليل العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على تقديم مقترحات لحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

انعكاس الجلسة النقاشية على دور المجلس القومي لحقوق الإنسان:

إن تنظيم مثل هذه الجلسات يعكس التزام المجلس بالمعايير الدولية لمؤسسات حقوق الإنسان، ويعزز من ملفه أمام التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال:

- تعزيز دوره في تقديم توصيات قائمة على دراسات وأبحاث موضوعية حول الحقوق الاقتصادية.
- إثبات استقلاليته من خلال التنوع السياسي والمجتمعي الكبير في الفعاليات التي ينظمها.
- توسيع قاعدة التشاور مع أصحاب المصلحة، بما يعكس التزامه بمبدأ التعددية المنصوص عليه في مبادئ باريس.

أمين اللجنة الاقتصادية: محمد ممدوح